

بيان صادر عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي
لحرية الصحافة، تطالب فيه الاتحاد الدولي للصحافيين والمنظمات الدولية الحقوقية
بالعمل على حماية الأسرى الصحافيين الفلسطينيين القابعين في سجون الاحتلال،
وبذل الجهود للضغط على الحكومة الإسرائيلية لإطلاق سراحهم*
رام الله، ٢٠٢٠/٥/٣

طلبت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، الاتحاد الدولي للصحفيين والمنظمات الدولية
الحقوقية، بالعمل على حماية الأسرى الصحفيين الفلسطينيين القابعين في سجون الاحتلال، وبذل
الجهود للضغط على حكومة الاحتلال لإطلاق سراحهم.

وأوضحت الهيئة في بيان صدر عنها، اليوم الأحد، أنه في اليوم الذي يحتفي العالم أجمع
بالمبادئ الأساسية لحرية الصحافة ويكرم الإعلاميين في مختلف دول العالم على جهودهم بنقل
الحقيقة، تواصل سلطات الاحتلال احتجاز ١٢ صحفياً فلسطينياً بظروف إعتقالية صعبة للغاية.
وأشارت إلى أنه منذ تشرين أول عام ٢٠١٥، صعّدت سلطات الاحتلال هجمتها الشرسة على
وسائل الإعلام الفلسطينية، وما زالت مستمره بهذه الحملة العنيفة ضدهم، وذلك لإسكات صوتهم
وردهم بشتى الطرق من نقل الحقيقة وفضح جرائم الاحتلال بالصورة والصوت والكلمة.
وأضافت أن الاحتلال لا يكتفي فقط بملاحقة الإعلاميين الفلسطينيين واعتقالهم خلال
تأدية واجبهم الصحفي، بل يعتمد أيضاً تضيق الخناق عليهم بعد اعتقالهم وزجهم بالسجون، وذلك
بمنعهم من رؤية محاميهم وحرمانهم من زيارة ذويهم وفرض غرامات مالية بحقهم.
وأفادت الهيئة بأن من بين الصحفيين المحتجزين حالياً في معتقلات الاحتلال،
الصحفي الأسير محمود عيسى من بلدة عناتا قضاء القدس المحتلة والمعتقل منذ عام ١٩٩٣، وهو
أقدم الأسرى الصحفيين المعتقلين، والأعلى حكماً بين الصحفيين الأسرى، حيث تعرض للضرب
والتعذيب والشبح أثناء فترة التحقيقات معه والتي دامت شهوراً طويلة قبل الحكم عليه بالسجن
ثلاثة مؤبدات و٤٦ عاماً.

كذلك الأسيرة بشرى الطويل من مدينة البيرة والتي جرى اعتقالها عدة مرات وكان آخر
اعتقال لها بتاريخ ١١/١٢/٢٠١٩، وصدر بحقها أمر اعتقال إداري تم تجديده عدة مرات، إضافة
إلى الأسيرة ميس أبو غوش وهي طالبة في كلية الإعلام بجامعة بيرزيت، حيث تعرضت لتحقيق
عسكري قاس في مركز توقيف "المسكوبية"، تخلله شبح على طريقة (القرصاء والموزة)، قبل أن يتم
نقلها إلى معتقل "الدامون".

* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا

وشددت الهيئة على ضرورة إرسال لجان تحقيق دولية لتوثيق الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين والطواقم الإعلامية العاملة في الأراضي الفلسطينية، ومحاسبة دولة الاحتلال على الجرائم التي ترتكبها ضدهم وهم يمارسون واجبههم المهني، لافتة إلى أن سلطات الاحتلال لا تزال تُمعن باستهدافها لهم وذلك سعياً منها لتطبيق سياسة "تكميم الأفواه" والحد من حرية الرأي والتعبير التي كفلتها كافة المواثيق الدولية وقوانين حقوق الانسان.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>